

# مجد الاسكندرية

جامعة فاروق الاول

اذا ذكرت الاسكندرية بين حواضر العلم في العصر القديم كانت حماً في رأس الطلبية . فعلمائها في ميادين العلم النظري والعملي مكثفات ومحترفات ما في ، بعضها آية في الابداع والابداع الى عصرنا هذا ، ولادبائها وفلسفتها في نواحي الادب والفلسفة القدح العملي والذكر الحال ، ولملة ما من مدينة في التاريخ القديم او المتوسط تستطيع ان تباهي بحكمة من العلماء وانفكرين كالكتوكة التي تستطيع ان تباهي بها الاسكندرية : « حتى ولا اتينا في اوج عزها ». وان مدينة تستطيع ان تنظم في عقد عظامها ، علماء من طقة اقليدس وارخيدس وبولوبوس وهيروديتوس وبلطبيوس وهيروفيلوس وباراسترانس وادانشين وغيرهم ، ويقرن ذكرها في تاريخ العلم الحض واللطيق بأصول المندسة المطحة وقواعده التصريح وبمادى الطبيعة المفهومة المجردة وقياس محيط الأرض . ومعرفة ميل دائرة الارض ووضع نظام كوي ثالٌ سائداً ادهان العلماء الى خاتمة الفروزن الوسطى ، ان مدينة هذا شأنها مدينة حقيق بأن يستوعي تاريخها ، لا للإشارة الى مجد زائر مجید او لبكاء على عدم مطاع ، اكتفاء بالاشادة والبكاء ، بل لاقامة الدليل على ان البلاد التي اطلقت اولئك العلماء وال فلاسفة وأنجحت بعضهم ، وأناحت لهم جميعاً عجل الابداع في العلم والفلسفة ، تستطيع اليوم ما تلقاه من تشجيع مليكها العتي الطموح الى العمل ، وعافية رجال الحكم فيها ، على خلاف زمامهم وأحزابهم ، وتحفز شبابها الى الانقطاع في درك التفكير المالي ، اذ تبدى من دينك زهر الزاهر سيرته الأولى . ولنا في افتتاح جامعة فاروق الاول بالاسكندرية ، بعد استواء جامعة قرداد الاول بالقاهرة على اوكلاند راسبه ، اذ اطل من كوة المثقال ، على مستقبل العلم والتفكير في هذا القطر السعيد : وان يربط في عالم الواقع ، بحاضرنا ، بين ما خينا المجيد ومستقبلا الذي وضع زمامه في أيدينا . ومن بدري ، فانت اذا احسنا التوجيه والاوشناد وأتجدنا العمل ، فقد تكون على عتبة عمر يُعيد الى الدهن عهد الا زد حمار العدلي والتي بالاسكندرية في عصر

البطالة ، وعهد ملوك الممكلة في بغداد ، ومطلع النهضة العلمية الاوربية في القرنين الثانين

عشر وستين التاسع عشر

٤٥٥

كان الباعث الأول على التفكير في إنشاء جامعة فؤاد الاول توأمًا في الحقيقة . أما أولها فعلى تفصيحة حالة التقدُّم العلمي في البلاد والأقبال على طلب العلم العالمي بين شبابه ، فازدحمر وفود الطلاب بأبواب جامعة فؤاد الاول ، فضائلي طلاق كلّياتها جيًّا عن الانساع لهم ، فكان لا بدًّ من التفكير في إنشاء جامعة أخرى في القطر المصري ، تتبع للشأن والثبات المطلبي إلى ورود ماهل العلم العالمي ، سبلاً لتحقيق أماناتهم . وأما الثاني فتالي ، يتصل من ناحية مجد الاسكندرية العلمي في المصور الثانية ، ضرورة بعض واستيعابه ، ويحصل من ناحية أخرى بمقام مصر في نصفها الجديدة . فبلد يمدُّ شعبه منه مليرنا من المكان وترى فيه انتشار الشعب العربية ، ويطبع أنْ يتغذى في موكب العراق مكانًا يليق به عليه الجيد وأعمال نصفه المصرية ، لأنَّ تكفيه جامعة واحدة وقد لا تكفيه جامستان ولا بما إذا كانت القتابة مع طائفة من البلدان الغربية ، التي لا تنتهي مصر سكانًا ورثة ومتلة مالية على مفترق الطريق بين الشرق والغرب ، وهي مع ذلك تباهي بمحاسن كثيرة

وكان أحد لطفي السيد باشا أول من اقترح إنشاء جامعة في الاسكندرية على مجلس الجامعة المصرية وكان ذلك في نحو سنة ١٩٣٧ فلقي اقتراحه موافقة من ناحية ومعارضة من ناحية . وكان وائد الموافقين ومحضهم ، أنه لا مفرٌّ من التفكير في وسيلة لتفعيل الازدهار على جامعة القاهرة ، وأن منطق التاريخ القديم والبعث الجديد ، يقتضي السعي إلى استئناف الجهد الاسكندرى القديم . وكان في المجرى العارض من يستكتر على مصر جامعة واحدة فكيف يرضى بمحاسن ، ومن يقول إنَّ البلاد ليس فيها إمكانية لسد كل حاجة الجامعة المصرية ، ولا بدًّ من الاستعانت بالاستدانة من الاقطاع الاوربية ، ومن يذهب إلى إنْ عادات الأئمة المصرية تبلغ نحو مليون جنيه كيًّا متى ماذا اشتُّت جامعة أخرى بالاسكندرية تصادر "العفة" وخير من ذلك اتفاق هذا الحال في وجود عملية كتحسين الصناعة والزراعة على ازيد على وجوه الاعتراض هذه لم يكن بعد الحال . مذيلات مصرية القديمة كانت تنسى على الإسناد الاجانب في عهدها الاول ثم تخرج من بينها عددٌ وافرٌ من الشبان يُمْكِنوا من علومهم وتقدوها المناسب العدية المالية في كفاية وامتياز . وهم الآن الكثرة في هيئة التدريس والاجانب مـ التلة . وإذا كان لا بدًّ من استئثار الاجانب جامعة الاسكندرية المقترنة في الرحلة الأولى ، فليس تجاهل الاجانب

أما المعرضون بالمال لتجهيز صبغة من أساسها ، ٩٠ إذا كانت مصر تباهي بتاريخها

العربي فحسب ألا تكتفي بالمبادرة ، وإذا كانت تطمح الى انقام العالى الذى تصرف فيه أملاها يعن امم الشرق العربى ، وفي صلتها باوروبا واميركا ، فعليها ان تشيد هذه الامال على اركان راسية ، ومثل مصر غالبا يصعب ان تتحقق الى اوسع آفاق النطية ، والحياة ليست كلها زراعة وصناعة ، بل ان ارتقاء التعليم ، وتوفير سبل البحث والابتكار يقضيان حتما الى ترقية أساليب الزراعة والصناعة . وما من تقدم عظيم طرأ على الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات ، إلا وكان مردّه الى العلم البحث . فالجامعة ضرورة من الوجهين النازلة والعلمية جيما ، ولابد مما ليس منه بد

وقد وقف الامر عند هذا الحد في التفكير الذى حرّك لطفي باشا بمقترنجه الاول ولكن ازدحام وفود الطلاب بأبواب جامعة القاهرة حقيقة لا سبيل الى تجاهلها . فهل تنشأ فروع للكليات الثانوية ولاسما للكليات الآداب والحقوق والطب ؟

هذا استقالت وزيرة المقاوو له محمد محمود باشا وعاد احد لطفي السيد باشا مديرأ جامعة ذئاد الاول ، تجدد التفكير في مقترنحو السابق . وتألفت لجنة من مجلس جامعة فؤاد الاول لبحث الموضوع دراسته وكان من أعضاء هذه اللجنة الدكتور علي باشا ابراهيم (وزير الصحة حينئذ) وهو من أشد رجال مصر تحمساً للجامعة الثانية وأشدهم مطالبة بانشاء ثانية في أسيوط . وبعد الميد بدوى باشا (وزير المالية حينئذ) وهو من أشد الناس حرصاً في اتفاق مال الدولة . فتعذر على اللجنة أن تصل الى اتفاق لأن وزير المالية وقف سداً امنياً من الناحية المالية دون اقرار المشروع فقرر أن يتحمّل الوزيران الى مجلس الوزراء

وكان دولة حسين سري باشا رئيساً مجلس الوزراء والدكتور محمد حسين هيكل باشا وزيراً لل المعارف ، وكان الدكتور علي باشا ابراهيم وزيراً لقصصه تعاون في الدفاع عن فكرة انشاء جامعة فاقع الاول . واقتضى هيكل باشا بعده انشاء جامعة الاسكندرية فاستعد مشروع ثانوى باشاء كلية مستقلة للحقوق في الاسكندرية ، فأعرض الدكتور عليه حسين على ذلك بقوله انه اذا كانت هذه الكلية تابعة جامعة فؤاد الاول فهي ليست مستقلة ، وإذا كانت تابعة جامعة الاسكندرية خارجة الاسكندرية لم تنشأ بعد . فوضعها شاذ من الناحية . ولكن مشروع قدم للبرلمان . على ان الدكتور له كان مقتنعاً بعدم سداده فاجنهه ان يحيى ، وقرر باشرة الدكتور هيكل باشا الى رأيه . وبشكل باشا كان يعرف اشتداد بدوى باشا في مقاومة مشروع الجامعة الجديدة في مجلس الوزراء من الناحية المالية ، فافق الرأى على عينة سري باشا في الموضوع ، فاقتنى ، وهو الرجل الذي يعلم بالدراسة والنظر ، مذكرة الجامعات في ارتقاء العلوم النظرية والتطبيقية ، وكذلك تقرير عرض المشروع الاول - مشروع لطفي باشا - على مجلس الوزراء .

وأتفق كذلك الدكتور هيكل باشا والدكتور طه على خطة العمل ، فاقترنها الدفع عن المشروع وتأييده ، فهيكل باشا يترى ذلك في مجلس الوزراء ، والدكتور طه في الصحافة ، فأساساً بالتوافق في ماسعاً إليه وقرار مجلس الوزراء حيث لمبدأ انشاء جامعة فاروق الأول . وكان مؤيداً مشروع انشاء جامعة الأسكندرية ، قد ذكره من محمد محمد باشا بوعده في خطبة المرشح بانشاء هذه الجامعة ، فكان هذا الرعد متداً قوياً لهم في حل مجلس وزراء سري باشا على المواقف .. أما متى تنشأ الجامعة وكيف ، فالوقت لم يتسع لامام وزراعة سري باشا لتنفيذ القرار لأنها استقالت في فبراير سنة ١٩٤٢

فلما وليت وزراعة النحاس باشا الحكم ، وجدت فكرة الجامعة قائمةً والمبدأ مقرراً فكانت مرتبة أن تتول التنفيذ . فنظر في المشروع من ناحية تحقيقه وفي قوانين جامعة فؤاد الأول لوضع اتفاقون الأساسي للجامعة الجديدة ، وأربعة مشروع القانون وأقره مجلس الوزراء وعرض على البرلمان فوافق عليه ووضع الاعتماد الجامعية الجديدة في البيزانية وأفرت البيزانية فأصبحت جامعة فاروق الأول حقيقة .

على أن هذه الحقيقة يجب أن تتجسم كليات وأسنانه وطلابها ، يشملها نظام دقيق . وتحقيق هذا شاق المشقة كلها . ولكن القانون صدر ، والمآل متاح ، وقد وقع عب " التنفيذ العملي " على عاتقي معاشر وزير المعارف نجيب الهملاي باشا والدكتور طه حسين بك ، وأقبل الدكتور علي إبراهيم باشا في انشاء الجامعة الجديدة وتنشئ كلية الطب بها أحسن البناء . وعلى رغم اضطراب الحالة المتردية خلال الصيف انصل العمل في انجاز التنظيم اللازم وإنشاء هيئة الأستاذة . وكذلك انتهت جامعة فاروق الأول أن تفتح أبوابها للطلاب في يوم ١٧ أكتوبر قبل افتتاح سنة الدراسة الجديدة في جامعة فؤاد الأول أيام . وقد بدأت الدراسة في ستة من كلياتها وهي كليات الآداب والعلوم والحقوق والزراعة والتجارة والهندسة وينظر أن تفتح كلية الطب أبوابها في شهر يناير ١٩٤٣ . وتبلغ عدد الطلاب الذين سجلوا أنفسهم في هذه الكليات حتى منتصف ديسمبر ١١٠٠ طالب منهم حسن وخديون طالبة في مختلف الكليات ، وبينهم طلاب من جميع الأمم الشرقية ، في الكليات جمباً من سوريا وفلسطين والمران والمحاز وتركيا ، وممثلون لمجتمع المذاهب الاورية المتضمنة

والذاريين سيسجل لهم باشا والدكتور طه هذه المأثرات العظيمة . ففيها كانت الحرب على أبواب الأسكندرية ، والذعر منتشرأ في طبقات شئ من الناس ، والمستقبل يهد الله ، كان الهملاي باشا والدكتور طه مكيين على دراسة المذكرة الكثيرة المعتمدة التي لا بد من حلها قبل انشاء جامعة كبيرة قاتب كل جلالة الملك فاروق الأول ، وتعلم كل احياء مجد

الإسكندرية العلمي والآثري ، وتحقيق حاصل من أعمال مصر العلمية والأدبية وكان في مقدمة المشكلات التي طلبها مشكلة الأساتذة . خلاًها باختيار فريق من أئشدة جامعة فؤاد الأول ومن رجال وزارة المعارف وسافر الوزارات كالصحة والعدل ، من المصريين والأجانب ، وأسيسهم في كليات الجامدة الجديدة . والسامعى مبذولة الآن لاختيار فريق من الأساتذة الأجانب ليتولوا تدريس مواد يتعذر الآن اختيار مصريين لتولي تدريسيها . ومن مؤلاء أساتذة الكلجيز من إنكلترا وإنكلترا من جنوب إفريقيا وفرنسا وبريطانيا من الذين هجروا فرنسا إلى الولايات المتحدة ، وسويسريون وغيرهم . فهيئة التدريس نظمت بغير مشقة كبيرة ، وهي هيئه من الأكفاء . ولعل مشكلة المعامل في كلية العلوم كانت أشق على الحال من مشكلة هيئة التدريس . فالعلوم الحديثة لا تدرس بغير معامل مجهزة بالأدوات الازمة للتجريب والاختبار . وقد أخذ من هذه الأدوات ما سهل أخذهم « من وزارة المعارف وكباقي الطبع والعلوم » ، بغرض أن يزور هذا الأخذ في مدير الدراسة في هذه الماهدة ، واسع القول الآن بأن معامل كلية العلوم لا يأس بها الآن .

أما مباني الجامعة الجديدة فقد نزلت الوزارة بجامعة عن الدراسة العباسية بالإسكندرية وهي دار نفعه متعددة ، بفضل داراً لأربع كليات هي كلية العلوم والحقوق والأداب والتجارة . « كتبية العامة . وحلت كلية الهندسة في الدراسة العباسية الشابة بجامعة العروبة الوثنى . وأجرت الوزارة للجمعية دوراً آخر . وجعلت المتنفس الأميري في الإسكندرية داراً لكلية الطب ، فهذا المتنفس مدرسة لطب ومستشفى تابع لها . وكانت شعبة الأولى التي وجهتها يلدية الإسكندرية إلى الجامعة الجديدة إن وهبنا مبلغ خمس ألف جنيه ليكون « بماها مرتبًا ثلاثة أساتذة في المعاشر اليونانية الرومانية والمصرية ، الإسلامية والمنفذة البلدية على إن جامعة فاروق الأول لا يصح أن تكون ولن تكون صورة طبق الأصل بجامعة فؤاد الأول . » فالتعليم العالي يجب أن تتوافقه الحرية الكثيرة لاختياله الفطحي وطرائق التدريس والمواد التي تدرس . ومدينة الإسكندرية لها موقعها الجغرافي الخلاص بها على ساحل « البحر المتوسط » وهي ياب أطلس منه مصر على ناحية هذا البحر العريق في حضارات الأمم : وعلى أوروبا وما إليها من أمم هذا المصير . ثم إن للإسكندرية تاريخها القديم ولا سيما في عصر ازدهارها في العصر اليوناني الروماني ، كما لها مقام التجاري والصناعي المظير ، ومما زلت لها أكثر من أكبر التفود في البحر المتوسط في العصر الحاضر . فيجب أن يوجه التعليم الادين والعلمي فيما توجيهه يختلف عن توجيهه في جامعة فؤاد الأول ، على أن يتمثل في الخامدينين قدر إسماني من أصول الثقافة يؤمن بالطلاب جيداً . وإذا كانت جامعة فؤاد الأول تنظر إلى الشرق القديم

والتاريخ العربي والحضارة الإسلامية فلن جامعة فاروق الأول تنظر إلى حضارة اليونان والرومان وأوروبا الحديثة . فإذا كانت الأولى تعنى نهاية خاصة باللغات السامية والإبرانية والتركية وأدابها فإن الثانية تعنى باللاتينية واليونانية واللغات الآرية وأدابها . ثم إن موقع الاسكندرية المترافق و Merlinها التجارية تحتم على جامعتها ترجيحه الاهتمام المخالص إلى علوم الاحياء المائية والأوقاف والغرافيا والمندسة البحرية والصناعية وما اشبه . وكذلك تتناقض بين الجامعتين مناقشة في المغير والعلم ، بغير ان يكون بينها اصطدام او مطابقة

وهناك كذلك فرق بين الهيئةتين اللتين تشرفان على الجامعتين . ففي جامعة فؤاد الأول يمس <sup>٢</sup> ادارة الجامعة قوامه مدير الجامعة وكيلها ومدعي الكليات وواحدة وعشرون أستاذًا متعدد الكليات السبع وكيل المدارف وكيل المالية وأربعة أعضاء أو خمسة آخرين يعنيون بمحسوم من غير الجامعيين . فالجليس كبير وعد . أعضائه يصل إلى أربعة وثلاثين عضواً أو خمسة وثلاثين عضواً فالنائبات فيه متعددة والمبادرات التي تطرح للبحث لا تدرس دراسة وافية . ولذلك تتوخى منظومة جامعة فاروق الأول أن يكون أعضاء مجلس ادارتها أقل من أعضاء مجلس ادارة فؤاد الأول ، فهو مؤلف من المدير وكيل ومدعي كل كلية وأستاذ متعدد ولم يعين من غير أقطاب الجامعة إلا مدير بلدية الاسكندرية بحكم منصبه . تعدد أعضاء المجلس سبعة عشر عضواً ، ينضم إليهم ممثل وزارة المعارف . وفي جامعة فؤاد الأول يعين المدير بمحسوم وي منتخب الوكيل من الـ ١٠ دائرة ولا محل له الا إذا غاب المدير فيتولى عنه . أما في جامعة فاروق الأول فالمدير يعين بمحسوم وكيل يعنيه مدير المعارف والله عمل يتولاه . وبهذا هو مساعدة المدير فيه . مان العمل وهذا يتبع لها فرمة الاشراف على العمل في الكليات إثراها دقيقاً

\*\*\*

نرجو ان تتحقق جامعة فاروق الأول الأمل المعقود عليها ، وهو الأمل الذي وسنه الشمسي باشا<sup>(١)</sup> بين يدي المقرر له الملك فؤاد الاول فقال «أن» ربي في شبيبة المتعلمين فيها مذكارات حق العلم والتعمق فيها ، وجب البحث العلمي لخروج في مصر شوائب من العلامة الباحثين المتقدرين اطيب المفائق العلية ، ولو لكم الذين تستطيعون اذ ينتهزوا للبلاد الظلمة العلية والنقبة الجدرة باسمها القدم ، وحيثما ذكرنا نصر ان تختتم قطفها في بناء المغاربة العالمية ، وان تشارك جامعة الأمم في العمل «لتقديم المدنية ورفعة الإنسانية »

(١) في الاجتماع بوضع مصر الـ ١٠ في بناء الملاحة بمدينة الإسكندرية يوم ٧ شهر إبريل ١٩٢٨